جامعة قاصدي مرباح ورقلة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم الحقوق

# امتحان مادة قانون الإستثمار

المستوى: سنة أولى ماستر
التخصص: قانون الطاقة والمحروقات
الدورة: السداسي الأول

التاريخ: 20 جانفي 2024
التوقيت: العاشرة والنصف صباحا
المدة: ساعة ونصف

## نص السؤال

- إستتراتيجية المشرع الجزائري في تطوير وترقية الإستثمار وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية للجزائر على ضوء القانون 18/22 حلل وناقش

## الإجابة النموذجية

**المقدمة : 02(ن)**

- التطرق إلى أهمية الإستثمار ودوره في إحداث التنمية الإقتصادية للدولة
- الإشارة إلى أهم الأحكام التي جاء بها قانون الإستثمار الجديد
- التطرق إلى ضرورة إستحداث المشرع الجزائري ضمانات وإمتيازات جديدة من أجل جدب الإستثمارات الأجنبية وتوفر مناخ أكثر حماية

**إشكالية:**

فاعلية الضمانات المستحدثة والأليات الخاصة التي جاء بها المشرع الجزائري في قانون الإستثمار الجديد والأبعاد المنتظرة منها في تعزيز وتطوير وتشجيع الإستثمارات في الجزائر ؟

**المبحث الأول : المبادئ الكبرى الخاصة بالإستثمار .... 8 نقاط**

مقسم إلى مطلبين

**المطلب الأول : : تكريس حرية الإستثمار 4 نقاط**

-يتطرق الطالب إلى حرية الإستثمار المنصوص عليه في المادة الثالثة من القانون 18/22 المتعلق بقانون الإستثمار والذي نصت على هذا المبدأ، بالإضافة إلى ما جاء في التعديل الدستوري لسنة 2020.

- تبيان الأشخاص المعنيين بحرية الإستثمار على ضوء ما جاء في نص المادة الثالثة من قانون الإستثمار مع تحديد الأسباب الذي أدت بالمشرع الجزائري إلى تكريس وتعزيز حرية الإستثمار

**المطلب الثاني : مبدأ الشفافية :** 4 نقاط

- يتطرق الطالب إلى مفهوم مبدأ المساواة ومبدأ الشفافية في مجال الإستثمار ، المستحدث في الفقرة الثانية من نص المادة الثالثة من قانون الإستثمار 18/22 بإعتباره مبدأ من المبادئ الجوهرية التي أقحمت في قانون الإستثمار

- تحديد الآليات القانونية المستحدثة التي من خلالها تحقيق مبدأ الشفافية في مجال الإستثمار، مع تبيان الأهمية الكبيرة التي أولاها المشرع الجزائري لهذا المبدأ بإعتباره ضمانة للمستثمر من خلال المعاملة العادلة والمنصفة في كل مراحل ممارسة نشاطه الإستثماري.

المطلب الثالث : ضمانة حماية الحقوق الملكية الفكرية -

- تحديد مضمون الحماية من خلال التطرق إلى ما جاء في نص المادة 09 من قانون الإستثمار، مع ذكر أهمية إستحداث هذه الضمانة الجديدة في قانون الإستثمار والتعديل الدستوري لسنة 2020 في نص المادة 74.

**المبحث الثاني : الأنظمة الخاصة المستحدثة .....** 08 نقاط

مقسم إلى مطلبين

**المطلب الأول :نظام القطاعات** . .... 04 نقاط

- يتطرق الطالب في هذا المطلب إلى ما جاء في قانون الإستثمار الجديد والذي وضع أنظمة خاصة لغرض تطوير وتوسيع مجالات الإستثمار بالنسبة للمستثمرين الأجانب والوطنيين.

- التطرق إلى جميع القطاعات المستحدثة : القطاع الفلاحي وتربية المائيات والصيد البحري، القطاع الصناعي ، القطاع الخدماتي ، القطاع السياحي ، الطاقات الجديدة والطاقات المتجددة ، إقتصاد المعرفة وتكنولوجات الإعلام والإتصال

- شرح موجز لأهمية هذه القطاعات بإعتبارها تدير أرباحا كبرى بالنسبة للدولة وتحقق الإكتفاء الغذائي والإقتصادي للدولة .

**المطلب الثاني : نظام المناطق 04 نقاط**

يذكر الطالب في هذا المطلب الغاية من إستحداث نظام المناطق في قانون الإستثمار الجديد في نص المادة 24 منه.

- تحليل السياسية المتبعة من طرف الدولة من أجل رفع الغبن والتهميش على هذه المناطق من خلال الأليات المتبعة في قانون الإستثمار.

- التطرق للمزايا التي تستفيذ منها الإستثمارات المنجزة في في هذه المناطق.

الخاتمة : .....02 نقطتين

- الإنتهاء إلى إستنتاج فاعلية الضمانات والأحكام الجديدة التي جاء بها قانون الإستثمار الجديد وأهميتها والمتمثلة في تبيان المبادئ الكبرى للإستثمار وتكريس حرية الإستثمار لا رجعة فيه بالإضافة إلى إستحداث ضمانات جديدة متمثلة في حماية حقوق الملكية الفكرية وإضفاء مبدأ الشفافية.، والذي من خلالها عمل المشرع الجزائري على وضع برنامج إستتراتيجي محكم **لتفعيل العملية الإستثمارية.**

**أستاذ المقياس:** د بوخالفة عبد الكريم

ملاحظة :

- الإجابة بتحليل ومناقشة
- توظيف النصوص القانونية